المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

نموذج في المجتمع اللبناني

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبن

مؤسسة عامل بالتعاون مع الشبكة العربية للمنظمات الاهلية

بيروت، 14 كانون الاول (يناير) 2010

سيداتي وسادتي،

حضرة الزملاء الكرام،

أيهاالأحباء،

قبل كل شي،أشكركم على هذا اللقاء ويسعدني أنألبي دعوتكم بكل امتنان متوجها" بتحية التقدير لأسرة عامل وعلى رأسها الصديق الدكتور كامل مهنا وللشبكة العربية للمنظماتالأهليةالممثلة بالمدير التنفيذي د. أماني قنديل وبالصديق الدكتور محمد بركات، عضو مجلس أمناء الشبكة العربية وعضو اللجنة التنفيذيةومؤكدا" لكم انه إذا كانت المسؤولية كل المسؤولية ، تشكل عبئا" أو ثقلا" فهي بالنسبة لي أكثر شيء يريحني لأنها تستنفرني شخصيا" واجتماعيا ً" لكي نطبع حضورنا الأرقى على رغم التحديات والأخطار .

كلما تقدمت الديمقراطية وازدادت الحرية في المجتمع، ازدادت المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ، وازداد دور المجتمع المدني في مراقبة وتصويب مسار مؤسسات القطاع الخاص، فضلا عن الإدارات العامة، المركزية والمحلية.

كلنا مقتنع بقدرات اقتصاد السوق في الخلق والإبداعوإنتاج الرفاهية. إلاأنالتجربة بينت أن اقتصاد السوق معرض للانحراف إذا ما غابت عنه رقابة حكيمة تحسن التوجيه دون الحد من فعاليته.

صحيح ان العولمة تفتحأبواب الازدهار الواسع لكن لا نستطيع ان نغمض العينين عما نشهده من انزلاق خطير. ولقد ورافق هذا النظام ظهور مآسي اجتماعية أدت الى الأزمة الاقتصادية العالمية، ولا تزال تهدد بانهيارات لا تحد عقباها

وهكذا نجد ان التقدم العظيم الذي بلغه العالم في شتى المجالات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، قد ضاعف المخاطر، ودعا الى التزام ممارسات وقائية على كافة الأصعدة ولاسيما القطاع الخاص.

ان تراجع دور الدولة في الاقتصاد، خلق دورا أساسيالإدارات القطاع الخاص يوازي الصلاحيات الكبيرة والمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقهم.

لقد مارست تلك المسؤوليات في مجالات عديدة، أهمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك الملكيين، وشركة *أكسا* للشرق الأوسط، وMednet الشركة اللبنانية المنتشرة في عدة بلدان عربية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توقف عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عند انتهاء ولايته في نهاية عام 2002، لينحصر نشاطه في تصريف الأعمال، ولم يستمر وجوده الاّ بفضل الجهد الذي بذله رئيسه، وبعض الأعضاء المسؤولين الذين سعوا إلى تامين الحد الأدنى من الاستمرارية للشؤون الإدارية، ومن الحفاظ على علاقاته مع سائر المجالس في العالم، لان تلك العلاقة هي مصدر الخبرة والمعرفة والقدرة على الإنتاج.

المجلس مؤسسة ميثاقية تقرر إنشاءها في اتفاق الطائف، تلبية لطلب مزمن من قبل عدد من السياسيين والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وغيرها. أسس بموجب القانون رقم 389 الصادر بتاريخ 1996/1/12، وعينت أول هيئة عامة في مطلع عام 2000 ، وصدر مرسوم تنظيمه الإداري في 30 آب من السنة ذاتها، وتسلم مقره النهائي في منتصف عام 2001، **وانتهت ولاية هيئته في المجلس في** نهاية عام 2002.

استمدّ المجلس تكوينه ونظامه إلى حد بعيد من نموذج عريق هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي الذي نشأ بموجب الدستور الصادر في 4 تشرين الأول 1958 (دستورالجمهورية الخامسة). والمجلس اللبناني على غرار كافة المجالس الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مجلس استشاري تتمثل فيه الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية الرئيسية في البلاد، ومهامه الأساسية:

- تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- وتنمية الحوار والتعاون والتنسيق مع هذه القطاعات وبين بعضها البعض.

وفي النموذج المعتمد، يعدّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدراسات والتقارير ويبدي الرأي بالقضايا المحالة اليه من الحكومة؛ كما يحق له **باكثرية ثلثي مجموع**أعضائه المبادرة الى إبداء الرأي في قضايا أخرى ، باستثناء مشاريع القوانين المالية والنقدية بما فيها الموازنة.

وأول عمل تقوم به الهيئة العامة هو انتخاب مكتب المجلس ويتألف من تسعة أعضاء ينتخبون من بينهم الرئيس ونائب الرئيس ويكون رئيس المكتب رئيسا للمجلس.

والمجلس مقسم إلى لجان، وهذه اللجان هي مكونة على صورة المجلس، من كافة القطاعات المشاركة، وتتناول كل لجنة القضايا وفقا لاختصاصها، وترفع توصياتها إلى الهيئة العامة عبر مكتب المجلس، الذي يقرّها ويرفعها مع محضر الجلسة إلى مجلس الوزراء خلال خمسة أيام من تاريخ اقرارها (المادة 15)؛ وعلى الحكومة نشر آراء المجلس في الجريدة الرسمية (المادة 18).

لا يتقاضى أعضاء المجلس اي تعويض من اي نوع كان؛ وتؤمن نفقات المجلس بموجب اعتمادات تلحظ في فصل خاص ضمن موازنة رئاسة مجلس الوزراء.

الصعوبات التي تعترض حياة المجلس

قد تكون موافقة ثلثي الأعضاء شرطا" لكي يسمح المجلس لنفسه المبادرة الى إبداءالرأي في قضايا لا تحيلها الحكومة إليهامرأ" يد من اندفاعة المجلس إذ من المستحيل الحصول على هذه الأكثرية الموصوفة ما دام المجلس يضم عددا" من المغتربين هم خارج البلاد،وما دام عمل الأعضاء هو عملا" طوعيا". فماذا ينتج المجلس إذا ما امتنعت الحكومة عن إحالة المشاريع ؟ وهذا ليس فقط ما حصل عندنا، فحسب، بل تبين لنا بالممارسة إن معظم المجالس في العالم لا تحيل إليها الحكومات في السنوات الأولى مشاريع القوانين حتى التي تقع صراحة ضمن اختصاصها إلا نادرا. إن تعديل شرط أكثرية الثلثين في هذا المجال هو أمر ضروري كي يتمكن المجلس من تأدية دوره. مع الحرص دوما" على يأتيأبداءالرأي ممثلا" لمعظم هيئة المجلس وقد اعدّدنا، استنادا إلى التجربة الماضية، مجموعة من الاقتراحات من شأنها تفعيل عمل المجلس، لطرحها على الهيئة العامة المقبلة؛ومنها مثلا" اعتماد الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس عند المبادرة بدلا من الثلثين.

ومن ابرز التعديلات المقترحة " أن يستمر المجلس بمهامه حتى صدور مرسوم تعيين الأعضاء الجدد " ونعي أهمية هذا التعديل عندما نعلم إن المجلس قد انتهت مدته مع نهاية عام 2002. والملفت انه حصل الشيء نفسه مع مجالس عديدة في العالم لا سيما في الدول النامية. وظاهرة إنشاء أول هيئة عامة ومن ثم عدم تعيين هيئة لتخلفها عند انتهاء ولايتها،هي مع الأسف ممارسة شائعة لدى حكومات العالم الثالث. كما أن وضع قانون يقضي بتأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي وعدم تعيين الهيئة العامة عمل رائج أيضا كما حصل في لبنان بين عامي 1995 و2000؛ وهذا ما هو حاصل اليوم في المملكة الأردنية الهاشمية وفي جمهورية مصر العربية وفي المملكة المغربية. إن دعم المجتمع المدني لعملية إنشاء واستمرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولديمومةعمله هو عامل مهم.

قضية التقاعدو الحماية الاجتماعية

لقد أعدّت الحكومة في عهد المجلس مشروع قانون ضمان الشيخوخة وعرضته على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولم يقره إلاّ بإدخال ركن إلزامي بضمانة الدولة، يعتمد على المفهوم ألتوزيعي، ويشكل مضاعفا للحد الأدنى للأجر؛ بالوقت الذي كانت الحكومة مصرّة على مشروع يعتمد على نظام الرسملة الكاملة، بداعي عدم وجود الإمكانات الكافية وعدم قدرة الخزينة على مواجهة مخاطر جديدة. إلاّ ان المجلس رأى انه إذا صحّ حذر الحكومة، من الأولى إعادة النظر بالأولويات، ولا يجوز إنشاء صندوق تقاعد فقط للميسورين. إن سر نجاح القوانين الاجتماعية هو قناعة المجتمع والسلطة بها؛ وهل من وسيلة مقنعة اكثر من المساهمة بصياغتها؟

توزيعا عدللمد اخيل

فهذا من الناحية الاجتماعية. والاهم من ذلك هو الدور الذي يستطيع أن يقوم به المجلس في توجيه سياسة توزيع الدخل، وهذا دور رائد تمارسه المجالس الاقتصادية والاجتماعية تلقائيا، بحثا عن الرعاية الاجتماعية، لكن نتائجه الاقتصادية باتت أهم بكثير. ومن المسلم به إن لسياسة التوزيع جدوى اقتصادية ملحوظة؛ فعندما تنخفض عائدات العمل من الدخل القومي، ترتفع البطالة وتزداد هجرة الكفاءات؛ وعندما ترتفع فوق الحدّ، ينتفي التوظيف ويغادر الرأسمال. ولهذه الظاهرة، ظاهرة التوازن بين عائدات العمل وعائدات الرأسمال، تأثير بالغ على النمو والازدهار. وتنطبق هنا النظرية القائلة: *نظامممجديؤديإلىالتوازن* . ولكن من يعلم على أي

مستوى يستتب التوازن المنشود؟ وهل من وسيلة علمية لتحديده؟ هل هو متقارب في مختلف البيئات الاقتصادية أو يختلف مع اختلاف المجتمعات ومراحل النمو؟ لاشك ان الحوار القائم في المجالس الاقتصادية والاجتماعية حول الغلاء والتضخم وشبكات الأمان الاجتماعي وخدمات واكلاف الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من الأمور الحياتية، يؤدي إلى تحديد شيء قريب من التوازن المجدي بين عائدات العمل والرأسمال.

المكانة الدولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني

ينتمي المجلس الى جمعية المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في العالم والتي تضم حوالي سبعين مجلسا. وعبارة " المؤسسات المماثلة " تفيد انه يوجد تباين بتكوينها وصلاحياتها. والمهم هنا إن جميع المجالس منفتحة على بعضها، تستفيد من تجارب بعضها البعض، وتتبادل الخبرات مباشرة. ومن أهم المفارقات بين المجالس الاهتمام بالرواتب والأجور وزيادة غلاء المعيشة. فالمجلس النمساوي على سبيل المثال يتولى إدارة المفاوضات بين فرقاء الإنتاج مباشرة ويحدد زيادة الأجور وشروطها وشطورها ويبلغ الحكومة التي عادة توافق على ما توصل إليه بين الفرقاء واقره مبدئيا". المجلس الفرنسي وغالبية المجالس لا تتدخل بقضايا الأجور التي تبقى من صلاحيات الهيئات الاقتصادية والنقابات. ونعتقد أن المجلس الإيطالي هو الأكثر تقدما في هذا المجال، يعدّ الدراسات الماكرو اقتصادية والقطاعية حول الأجور وكلفة المعيشة والانعكاس المرتقب للزيادة على النمو، لكنه لا يتدخّل في المفاوضات.

في غالبية مجالس العالم تعين الهيئات الأكثر تمثيلا ممثليها فيأتون حكما أعضاء في الهيئة العامة؛ أما في لبنان ترشح الهيئات ثلاث أعضاء لكل مقعد والحكومة تختار واحدا منهم ، فضلا عن العشرة أعضاء الذين تعينهم مباشرة من اصل 72 عضوا".
كما أن رئيس المجلس في غالبية البلدان تختاره الحكومة، أو يكون من أفرادها.
وأكثرية المجالس ينحصر نشاطها لصالح الحكومة؛ ويختلف ذلك في بعض الحالات، فالمجلس الإيطالي مثلا يتعاطى مع الحكومة والمجلس النيابي على حد سواء.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عهد المجتمع المدني

خلاصة البحث في تكوين ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي دوره تبين انه، قبل كل شيء، أداة المجتمع المدني في مراقبة الحياة السياسية والسهر على التطورات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية. ورغم انه يؤدي فوائد جمة الى الحكومة في ادارة الشأن العام، وهو مستشارها الاقتصادي والاجتماعي، أحيائه قد يكون ضروريا" لاعادة ممارسة دوره ان يتحرك المجتمع المدني بطل فئاته (رجال الاعمال ، الاتحادات النقابية ، المهن الحرة، هيئات المجتمع المدني) لتحقيق هذا الغرض.

المجلس الاعلى لطائفة الروم الكاثوليك

ويسرني ان اقدم النموذج الثاني: المجلس الاعلى للروم الكاثوليك، الذي كان لي شرف القيام بمسؤولية نائب الرئيس التنفيذي ابتداء من هذه السنة، بعد ان خدمت عشرين عاما على راس المؤسسة الخيرية التابعة له وحققت ما امكن من انجازات في خدمة الطائفة، آخرها دار المسنين، حيث يجد الشيوخ في نهاية مشوارهم على الارض الاهتمام والعناية التي يستحقون.

وباشرت منذ تسلمي مهام المجلس الأعلى في إعداد المشاريع مع زملائي، وفي الطريقة نفسها التي مارستها في المجلس الاقتصادي وقبله في تجمع رجال الاعمال والجمعية الخيرية وغيرها، اي باستقطاب الكفاءات المتنوعة والافكار الخلاقة واستدراج العروض وعرضها على ذوي الخبرة، حتى بلورت تماما الاهداف التي يجب تحقيقها والاولويات التى يصح اعتمادها، والتركيز بالوقت ذاته على فريق العمل الذي ينشأ تلقائيا من هذا الاسلوب الجامع والديناميكي.

قيل لي أن المجلس الأعلى هو كيان سياسي وليس له دور في اعداد المشاريع الاجتماعية. فقلت " بالطبع انه كيان سياسي، ولكن علينا ان نتفاهم على مضمون هذا التعبير" – هل السياسة تقتصر على الاختلافات والسجلات ؟ اين دور السياسة في ارساء في إرساء البناء الشامل وفي خدمة المجتمع ؟ ان السياسة كما نفهمها، وكما فهمها قبلنا اليونان، والرومان، والعرب، هي ادارة شؤون المدينة. وكانت آنذاك الوحدة

الجامعة التي تشكل الامة. اننا نقوم بالمشاريع التى تخدم الطائفة؛ والطائفة في مجتمعنا هذا تشكل الوحدة التي تقع تحت مسؤوليتنا. وعملنا هذا ليس طائفيا، بل هوعمل وطني، لانه يساهم في تنظيم حياة المجتمع، ويعزز السلم الاهلي والانسجام الوطني. وهكذا نسعى في جملة ما نسعى اليه، الى تخطي الطائفية بازالة التأخر والحرمان. واي عمل سياسي ممكن ان يتقدم في لبنان على عمل يساعد على تخطي الطائفية وارساء المواطنية في قلوب الناس؟

ومن اولويات السياسة الحكيمة نجد تلبية ما يحتاجه ويطلبه المواطنون : التعليم، الصحة والعمل.

فيمجا لالتعليم

.....

فيمجا لالصحة

فيمجا لالتسليفا لإنتاجيللأفراد و المؤسسات الصغيرة ج د ا *Microcrédit*

شركة *اكسا للشرق الاوسط* AXA Middle-East

أن شركة *اكسا* هي المرجع الاساسي لعملي المهني مهما توسعت نشاطاطي، وذلك لعدة أسباب:

- أولا، انها منحدرة من شركة أنشئت منذ 120 عاما في بيروت ولا تزال تزاول نشاطها عبر الشركة الحالية، وقد جند والدي كل قواه فيها، وانا من بعده، وأتمنى ان يتابع أبنائي من بعدي؛
- ثانيا، لان هذه الشركة تمكنت من تطبيق بكل معنى الكلمة شروط " العمل اللائق " وانا فخور.

-ثالثا، لان الشركة رغم طابعها العائلي، تطبق بدقة كافة مستلزمات الشركات المالية، وتعامل بشفافية تامة مساهميها وموظفيها؛
-رابعا، لانها كانت ولا تزال مصدر توسع إقليمي نعتقد انه ضروري للشركات اللبنانية كي تشق طريقها في المنافسة العالمية؛
-وأخيرا وليس آخرا، لانها شركة مختلطة مع المؤسسة العريقة الفرنسية التي تحمل اسمها، وهذا بحد ذاته انجاز حققناه لنفسنا ولشركائنا ولوطننا.

لمحة منحياة الشركة

المحافظة علىالموظفينفيالظروفالعاديةوايامالإحداث

مشروعالتداولفيبورصةبيروت

التوسعالإقليميعبرMedNet

الاندماجبالشركة الفرنسيةوفلسفتها

أيهاالأحباء ،

سأكتفي بهذا القدر معتذرا" عن الإطالة. وان أشير الى تجربتي في رئاسة لتجمع رجال الأعمال الذي ضم فريقا" واسعا" من رجال الأعمال الشباب في زمن الحروب والانهيار العام. ولن أتحدث عن انخراطي اليوم بكل صمت وبعيدا" عن الأضواء في العمل الاجتماعي دعما" للشباب الباحث عن فرص للعمل ، ولأعمال الجمعيات الأهلية والمنتديات الثقافية في العاصمة. بيروت وفي مختلف المناطق اللبنانية من شمال

الأرز الى جنوب الكرامة مرورا" ببقاع العطاء وجيل الآباء. ولن أتوقف عند دعمنا لحقوق المرأة ولحق كل مواطن بالدواء وبالتعليم وبالمسكن وبالبيئة وسوى ذلك فانا لا اهوى الكلام بل أؤمن بالعمال وبالمنجزات.

أنني احرص على ان اختم معكم مؤكدا" ان التكامل بين المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص هو الطريق الأقصروالأضمن لتحقيقالتنمية الشاملة. ذلك انه بالإنماء بتعزز الانتماء وثقوا أيضا" انه ليس بالتطور التكنولوجي وحده نتقدم ، بل بالعمل الإنساني أيضا"، ذلك انه كما بالتكامل بين المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص تؤتي المسؤولية أفضل ثمارها كذلك فانه بالتكامل بين العلم والقيم والعمل نرسي الاستقرار والازدهار، ونزرع فيأولادنا الطموح والأمل.

أيهاالأحباء ، في زمن تفاقم أعباء القطاع العام نحن مع نهضة اجتماعية شاملة.

وشكرا"